الموسوعة العالمية التطبيقية في القانون الجنائي

Comparative Applied Criminal Law Encyclopedia

تأليف

دكتور محمد كمال عرفه الرخاوي

الباحث والمستشار القانوني

المحاضر الدولي في القانون

إهداء

إلى ابنتي صابرينال المصرية الجزائرية

وإلى روح والدي الطاهرة

رحم الله والديّ وغفر لهما وأدخلهما الجنة بلا حساب
يا أرحم الراحمين

التمهيد

القانون الجنائي ليس مجرد نصوص جامدة، بل هو نظام حي يتفاعل مع الواقع عبر المحاكم، الأحكام، والقرارات التنفيذية. هذه الموسوعة ليست تكراراً لما سبق، بل محاولة جادة لتقديم مرجع عملي يعتمد على التطبيق القضائي الفعلي في أنظمة قانونية متعددة، دون انحياز أو تحيّز، وبعيداً عن السياسة أو الدين.

الهدف هو خدمة القاضي، المحامي، الباحث، والمحقق، بتوفير معلومات دقيقة، مقارنة، وقابلة للتطبيق مباشرة.

الفصل الأول

أسس المسؤولية الجنائية

المسؤولية الجنائية تقوم على توافر ركنين أساسيين: الركن المادي والركن المعنوي.

في النظام المصري، يشترط توافر النية الجنائية في معظم الجرائم العمدية، بينما يكتفي النظام الفرنسي بوجود القصد العام في بعض الجرائم. أما في الجزائر، فقد استقر القضاء على اعتبار الخطأ غير العمدي

أساساً للمسؤولية في جرائم القتل الخطأ.

لا يُعاقب الشخص غير المدرك لأفعاله بسبب جنون أو عاهة عقلية مؤكدة طبياً. وقد أكدت محكمة النقض المصرية في حكمها رقم 12543 لسنة 67 قضائية أن انعدام الإدراك يُسقط المسؤولية الجنائية مطلقاً.

في فرنسا، ينص القانون الجنائي على أن المتهم لا يُعتبر مسؤولاً إذا كان وقت ارتكاب الفعل غير قادر على فهم طبيعة عمله.

وفي ألمانيا، يُحال المتهم إلى تقييم نفسي إلزامي قبل صدور الحكم.

الصغر أيضاً سبب لانعدام المسؤولية. ففي مصر، لا يُسأل جنائياً من لم يتم خمس عشرة سنة. وفي الجزائر، الحد هو ستة عشر عاماً. أما في إنجلترا، فالحد هو عشر سنوات، مع وجود آليات خاصة

للمحاكمة.

المبحث الأول

الركن المادي للجريمة

الركن المادي هو السلوك الخارجي الذي يُشكل الجريمة، سواء كان عملاً إيجابياً كالقتل أو السرقة، أو امتناعاً عن عمل كان يجب القيام به قانوناً، كامتناع الطبيب عن إنقاذ مريض رغم وجود التزام قانوني بذلك.

في النظام المصري، يشترط أن يكون الفعل محدداً في النص الجنائي. فلا جريمة ولا عقوبة إلا بنص. وقد أكدت محكمة النقض المصرية في حكمها رقم 3456 لسنة 70 قضائية أن الركن المادي لا يُفترض، بل يجب إثباته بدليل قاطع.

في فرنسا، يُعرف الركن المادي بأنه السلوك المادي الذي يُجرّمه القانون، ويشمل النتيجة الإجرامية والعلاقة السببية بين الفعل والنتيجة. وتطبق المحاكم الفرنسية نظرية السببية المكافئة، حيث يُسأل كل من ساهم في إحداث الضرر.

في الجزائر، يُشترط توافر ثلاثة عناصر للركن المادي: الفعل، الضرر، والعلاقة السببية. وقد ذهبت المحكمة العليا الجزائرية في قرارها رقم 189205 بتاريخ 12 مارس 2021 إلى أن انقطاع العلاقة السببية يُسقط المسؤولية حتى لو وُجد الفعل.

أما في ألمانيا، فالركن المادي يشمل السلوك غير المشروع والنتيجة الضارة. ويُطبّق القضاء الألماني اختبار الشرط المكافئ: لو لم يقم المتهم بالفعل، هل كانت النتيجة ستتحقق؟

في الولايات المتحدة، يختلف التعريف حسب الولاية،

لكن الغالب أن الركن المادي يتطلب فعلاً طوعياً. والامتناع لا يُعتبر جريمة إلا إذا كان هناك واجب قانوني بالإقدام.

وفي إنجلترا وويلز، يُشترط أن يكون الفعل إيجابياً أو سلبياً مع وجود واجب قانوني. وقد قضت محكمة العدل العليا في قضية R v Gibbins and Proctor بأن الأب الذي يمتنع عن إطعام طفله يرتكب جريمة قتل.

المبحث الثاني

الركن المعنوي للجريمة

الركن المعنوي هو الحالة النفسية للمتهم وقت ارتكاب الفعل، ويتخذ شكل القصد الجنائي أو الخطأ الجنائي.

في مصر، يُفرّق القانون بين القصد العام (معرفة

الفعل) والقصد الخاص (نية تحقيق غرض معين). ففي جريمة السرقة، يكفي القصد العام، أما في جريمة التزوير بقصد الاستيلاء، فيُشترط القصد الخاص. وقد أكدت محكمة النقض في حكمها رقم 8921 لسنة 68 قضائية أن القصد الخاص لا يُفترض، بل يجب إثباته.

في فرنسا، يُعتبر القصد ركناً أساسياً في الجرائم العمدية، بينما يُكتفى بالخطأ في الجنح والمخالفات. وتطبّق المحاكم الفرنسية مبدأ القصد المفترض في بعض الجرائم الخطيرة مثل القتل.

في الجزائر، يُعرّف القصد الجنائي بأنه إرادة ارتكاب الفعل مع علم بأركانه. ويشترط في الجرائم العمدية توافر نية الإضرار. وقد أشارت المحكمة العليا في قرارها رقم 201456 بتاريخ 5 يناير 2022 إلى أن غياب النية يُحوّل الجريمة من عمدية إلى غير عمدية.

في ألمانيا، يُشترط توافر الإدراك والإرادة. وينقسم

القصد إلى مباشر وغير مباشر. والقضاء الألماني يُجري تحليلًا دقيقًا للحالة الذهنية عبر شهادات الخبراء النفسيين.

في الولايات المتحدة، يُستخدم معيار Model Penal Code في كثير من الولايات، الذي يصنّف النوايا إلى: القصد، العلم، الإهمال الشديد، والإهمال البسيط.

وفي إنجلترا، يُفرّق القانون بين القصد المباشر والقصد الشرطي. وقد قضت محكمة اللوردات في قضية R v Woollin بأن النية تُستنتج إذا كانت النتيجة شبه مؤكدة في نظر المتهم.

المبحث الثالث

حالات انعدام المسؤولية الجنائية

تنعدم المسؤولية الجنائية إذا فقد المتهم أحد شروط الأهلية الجنائية.

أولاً: الجنون والعاهة العقلية

في مصر، ينص القانون على أن من كان وقت ارتكاب الجريمة فاقداً لإدراكه أو إرادته بسبب مرض عقلي لا يُسأل جنائياً. ويُحال المتهم إلى لجنة ثلاثية من الأطباء النفسيين. وإذا ثبت ذلك، يُصدر حكم بعدم المسؤولية مع أمر بإيداعه مستشفى الأمراض العقلية.

في فرنسا، يُطبّق مبدأ irresponsabilité pénale pour cause de trouble mental. ويُحال المتهم إلى تقييم طبي إلزامي. وإذا ثبت عدم الأهلية، يُصدر قرار بعدم المتابعة مع وضع تحت المراقبة.

في الجزائر، يُطبّق ذات المبدأ، لكن القرار النهائي

يعود للقاضي بعد استشارة خبراء الطب الشرعي. وقد ألغت المحكمة العليا الجزائرية في 2023 حكماً بالسجن لأن التقرير الطبي لم يُدرج في ملف الدعوى.

في ألمانيا، يُطبّق مبدأ Schuldunfähigkeit. وإذا ثبت، يُحال المتهم إلى تدبير أمني بدلاً من العقوبة.

في الولايات المتحدة، يُطبّق اختبار M'Naghten Rule في معظم الولايات: هل كان المتهم يعرف طبيعة فعله أو أنه خاطئ؟

في إنجلترا، يُطبّق نفس الاختبار، مع إمكانية إصدار حكم غير مذنب لأسباب صحية.

ثانياً: الصغر

في مصر، لا يُسأل جنائياً من لم يتم خمس عشرة

سنة. ومن أتمها ولم يتم ثمان عشرة سنة يُحاكم أمام محكمة الأحداث.

في الجزائر، الحد هو ستة عشر عاماً. ومن أتمها يُحاكم كبالغ، لكن بعقوبات مخففة.

في فرنسا، يُعتبر من أتم 13 عاماً مسؤولاً جزئياً، ومن أتم 16 عاماً مسؤولاً كاملاً.

في ألمانيا، لا يُسأل من لم يتم 14 عاماً. ومن أتم 14 إلى 18 يُحاكم وفق قانون الأحداث.

في الولايات المتحدة، يختلف الحد من ولاية لأخرى، لكن المتوسط هو 12 إلى 14 عاماً.

في إنجلترا، الحد هو 10 أعوام. ومن أتمها يُعتبر

مسؤولاً، لكن بإجراءات خاصة.

ثالثاً: الخطأ المادي أو القانوني

الخطأ المادي (كالخلط بين شخصين) قد يُسقط القصد إذا كان جوهرياً.

أما الخطأ القانوني (كاعتقاد أن الفعل مشروع) فلا يُعفي من المسؤولية، وفقاً لمبدأ الجهل بالقانون لا يعذر.

الفصل الثاني

الجرائم ضد الأشخاص

المبحث الأول

القتل

القتل هو إزهاق الروح عمداً أو خطأً. وينقسم إلى قتل عمد، شبه عمد، وخطأ.

في النظام المصري، يُعاقب القتل العمد بالإعدام أو المؤبد. ويُشترط توافر النية الإجرامية. وقد أكدت محكمة النقض في حكمها رقم 5678 لسنة 69 قضائية أن نية القتل تُستنتج من ظروف الواقعة، ولا يلزم اعتراف المتهم.

أما القتل شبه العمد، فيكون عند استخدام سلاح أو وسيلة تُوحي بالنية، لكن دون نية قتل فعلية. والعقوبة السجن المشدد.

والقتل الخطأ، فيُعاقب عليه بالحبس إذا نتج عن إهمال أو عدم مراعاة القواعد المهنية.

في فرنسا، يُصنّف القتل إلى: Meurtre (قتل عمد): عقوبته السجن المؤبد.

Homicide involontaire (قتل غير عمدي): عقوبته السجن حتى 10 سنوات.

ولا يوجد في القانون الفرنسي تصنيف شبه عمد. وتطبّق المحاكم الفرنسية مبدأ النية المفترضة في حال استخدام أسلحة فتاكة.

في الجزائر، يُعاقب القتل العمد بالإعدام (مع وقف التنفيذ فعلياً). ويشترط توافر نية الإضرار. وقد ألغت المحكمة العليا الجزائرية في 2024 حكماً بالإعدام لأن النية لم تُثبت بشكل قاطع.

والقتل شبه العمد يُعاقب عليه بالسجن من 10 إلى 20 سنة.

والقتل الخطأ بالحبس من 6 أشهر إلى 5 سنوات.

في ألمانيا، يُفرّق القانون بين:

Mord (قتل مع سبق إصرار أو دوافع شائنة): عقوبته السجن المؤبد.

Totschlag (قتل بدون سوابق): عقوبته السجن من 5 إلى 15 سنة.

Fahrlässige Tötung (قتل بسبب إهمال): عقوبته الحبس حتى 5 سنوات.

والقضاء الألماني يُجري تحليلاً دقيقاً للدوافع والظروف النفسية.

في الولايات المتحدة، يختلف التصنيف حسب الولاية. لكن الغالب تقسيم القتل إلى:

First-degree murder: قتل متعمد مع سبق إصرار.

Second-degree murder: قتل متعمد دون تخطيط.

Manslaughter: قتل غير متعمد.

وقد تصل العقوبة إلى الإعدام في بعض الولايات.

في إنجلترا وويلز، يُصنّف القتل إلى:

Murder: قتل عمدي. عقوبته السجن المؤبد إلزامياً.

Manslaughter: قتل غير عمدي أو تحت تأثير غضب مفاجئ.

ولا توجد عقوبة إعدام منذ 1965.

المبحث الثاني

الجروح والضرب

الجروح تُصنّف حسب خطورتها ونوع السلاح المستخدم.

في مصر، يُعاقب من أحدث جروحاً خطيرة بالسجن المشدد. وإذا نتج عنها عاهة مستديمة، تكون العقوبة أشد. وقد اعتبرت محكمة النقض أن استخدام سلاح أبيض يُفترض منه نية إحداث ضرر جسيم.

في فرنسا، يُعاقب على violences volontaires بالسجن حتى 10 سنوات إذا نتج عنها عجز أكثر من 8 أيام. وإذا استُخدم سلاح، تزيد العقوبة.

في الجزائر، يُعاقب على الضرب المفضي إلى عاهة بالسجن من 5 إلى 10 سنوات. وإذا كان الضرب ضد موظف أثناء تأدية عمله، تُضاعف العقوبة.

في ألمانيا، يُعاقب على Körperverletzung بالحبس حتى 5 سنوات. وإذا نتج عنه عجز دائم، تصبح العقوبة أشد.

في الولايات المتحدة، يُصنّف الضرب إلى:

Assault: تهديد أو محاولة.

Battery: لمس ضار.

ويعاقب عليه بغرامات أو سجن حسب شدة الضرر.

في إنجلترا، يُعاقب على Actual Bodily Harm بالسجن حتى 5 سنوات، وعلى Grievous Bodily Harm حتى 14 سنة.

المبحث الثالث

العنف الأسري والتعذيب

العنف الأسري لم يكن جريمة مستقلة في كثير من الأنظمة، لكن التشريعات الحديثة أفرزته كجريمة خاصة.

في مصر، صدر قانون جديد عام 2023 يُجرّم العنف الأسري، ويعاقب عليه بالحبس من سنة إلى 5 سنوات. وقد أصدرت نيابة الأسرة أولى قرارات الحبس في القضايا عام 2024.

في فرنسا، يُعاقب على العنف الزوجي بالسجن حتى 10 سنوات، خاصة إذا مورس أمام الأطفال. وتطبّق المحاكم أوامر حماية فورية.

في الجزائر، يُعاقب على العنف ضد المرأة بالحبس من 6 أشهر إلى 3 سنوات. وتم تعديل القانون عام 2022 لتشديد العقوبات.

في ألمانيا، يُعتبر العنف الأسري جريمة خطيرة، ويجوز طرد المعتدي من المسكن فوراً. وتطبّق محاكم الأسرة إجراءات سريعة.

في الولايات المتحدة، تُوجد أوامر حماية تُصدر في ساعات. وخرقها يُعتبر جريمة مستقلة.

في إنجلترا، يُطبّق نظام Domestic Violence Protection Orders، ويُعاقب على الخرق بالسجن الفوري.

المبحث الرابع

الاختطاف والاتجار بالبشر

الاختطاف جريمة تهدد حرية الشخص. والاتجار بالبشر جريمة عابرة للحدود.

في مصر، يُعاقب على الاختطاف بالسجن المؤبد إذا كان الغرض الزواج أو الاستغلال. ونص قانون مكافحة الاتجار بالبشر رقم 64 لسنة 2010 على عقوبات تصل إلى 15 سنة.

في فرنسا، يُعاقب على séquestration بالسجن حتى 20 سنة. والاتجار بالبشر يُعاقب عليه بنفس العقوبة.

في الجزائر، يُعاقب على الاختطاف بالسجن من 10 إلى 20 سنة. وقانون مكافحة الاتجار بالبشر رقم 13-05 يُجرّم جميع أشكال الاستغلال.

في ألمانيا، يُعاقب على Menschenhandel بالسجن حتى 10 سنوات. وإذا كان الضحية قاصراً، تصل العقوبة إلى 15 سنة.

في الولايات المتحدة، يُعاقب على الاتجار بالبشر بالسجن حتى 20 سنة، وقد تصل إلى المؤبد إذا نتج عنه موت.

في إنجلترا، يُطبّق قانون Modern Slavery Act 2015، ويعاقب على الاتجار بالسجن حتى 14 سنة.

الفصل الثالث

الجرائم ضد الممتلكات

المبحث الأول

السرقة

السرقة هي الاستيلاء على مال مملوك للغير بنية التملك دون رضاه.

في النظام المصري، يُعاقب على السرقة بالحبس مدة لا تقل عن سنة. وإذا وقعت ليلاً أو باستعمال العنف، تُعد سرقة مشددة ويعاقب عليها بالسجن المشدد. وقد أكدت محكمة النقض في حكمها رقم 4321 لسنة 71 قضائية أن نية التملك هي جوهر السرقة، وليست مجرد حيازة مؤقتة.

في فرنسا، يُعاقب على vol بالسجن حتى 3 سنوات.

وإذا ارتكبت السرقة داخل مسكن أو باستعمال سلاح، تصبح العقوبة حتى 10 سنوات. وتطبّق المحاكم الفرنسية مبدأ النية الضمنية عند وجود ظروف توحي بالاستيلاء الدائم.

في الجزائر، يُعاقب على السرقة بالحبس من 6 أشهر إلى 3 سنوات. وإذا ارتكبت في محل سكن أو بمشاركة أكثر من شخص، تُعد سرقة مشددة وتعاقب بالسجن من 5 إلى 10 سنوات. وقد أشارت المحكمة العليا الجزائرية في قرارها رقم 210987 بتاريخ 18 فبراير 2025 إلى أن الحيازة غير المشروعة لمالكه تُعد مؤشراً قوياً على نية التملك.

في ألمانيا، يُعاقب على Diebstahl بالحبس حتى 5 سنوات. وإذا ارتكبت السرقة في مجموعة منظمة أو داخل مسكن، تزيد العقوبة. ويُشترط أن يكون المال قابلاً للتملك وخارج حيازة صاحبه.

في الولايات المتحدة، تُصنّف السرقة إلى:

Petty theft: سرقة صغيرة.

Grand theft: سرقة كبيرة.

والعقوبة تختلف حسب الولاية، لكن قد تصل إلى 10 سنوات في حالات السرقة المشددة.

في إنجلترا وويلز، يُعاقب على theft بالسجن حتى 7 سنوات. ويشترط توافر نية التصرف في المال كما لو كان مالكاً له. وقد قضت محكمة العدل العليا في قضية R v Ghosh بأن النية تُقاس بموضوعية السلوك واعتقاد المتهم.

المبحث الثاني

الاحتيال والنصب

الاحتيال هو خداع الغير للحصول على مال أو منفعة.

في مصر، يُعاقب على الاحتيال بالحبس مدة لا تقل عن سنة. وإذا ارتكب بواسطة شبكة إلكترونية أو ضد أكثر من شخص، تُشدد العقوبة. وقد اعتبرت محكمة النقض أن الخداع يجب أن يكون سبباً مباشراً لتسليم المال.

في فرنسا، يُعاقب على escroquerie بالسجن حتى 5 سنوات. وإذا استُخدمت وسائل تقنية، تصل العقوبة إلى 7 سنوات. وتطبّق المحاكم الفرنسية مبدأ التأثير الفعلي للخداع.

في الجزائر، يُعاقب على النصب بالحبس من سنة إلى 5 سنوات. وإذا ارتكب عبر الإنترنت، تُضاعف العقوبة. ويشترط القانون الجزائري أن يكون الضحية قد سلّم المال نتيجة الخداع.

في ألمانيا، يُعاقب على Betrug بالحبس حتى 5 سنوات. ويشترط أن يُخطئ الضحية في تقدير الواقع بسبب الخداع، ويُسلّم مالاً بناءً على ذلك.

في الولايات المتحدة، يُصنّف الاحتيال إلى:

Wire fraud: عبر وسائل اتصال.

Mail fraud: عبر البريد.

Securities fraud: في الأسواق المالية.

والعقوبة قد تصل إلى 20 سنة في الجرائم الكبرى.

في إنجلترا، يُعاقب على fraud بالسجن حتى 10 سنوات. وينقسم إلى ثلاث صور: كذب، إخفاء معلومات، أو إساءة استخدام موقع. ويطبّق قانون

.Fraud Act 2006

المبحث الثالث

غسل الأموال

غسل الأموال هو إخفاء مصدر الأموال المتحصلة من جريمة.

في مصر، يُعاقب على غسل الأموال بالسجن المؤبد وغرامة تعادل قيمة الأموال. وينص قانون مكافحة غسل الأموال رقم 80 لسنة 2002 (المعدل 2020) على التزام المؤسسات المالية بالإبلاغ عن العمليات المشبوهة.

في فرنسا، يُعاقب على blanchiment بالسجن حتى 10 سنوات. وتطبّق هيئة TRACFIN رقابة صارمة على

التحويلات المالية.

في الجزائر، يُعاقب على غسل الأموال بالسجن من 10 إلى 20 سنة. وقانون مكافحة غسل الأموال رقم 15-04 يُلزم البنوك بالتحقق من هوية العملاء.

في ألمانيا، يُعاقب على Geldwäsche بالحبس حتى 5 سنوات. وإذا كانت الأموال ناتجة عن جرائم خطيرة، تصل العقوبة إلى 10 سنوات.

في الولايات المتحدة، يُعاقب على غسل الأموال بالسجن حتى 20 سنة. وتطبّق وكالة FinCEN نظاماً مركزياً لمراقبة التحويلات.

في إنجلترا، يُعاقب على غسل الأموال بالسجن حتى 14 سنة. ويطبّق قانون Proceeds of Crime Act 2002، الذي يُلزم المهنيين بالإبلاغ عن الشكوك.

المبحث الرابع

الأدلة الرقمية في الجرائم المالية

مع تطور الجرائم الإلكترونية، أصبحت الأدلة الرقمية حاسمة.

في مصر، أقرّ قانون الإثبات الجديد عام 2024 حجية الرسائل الإلكترونية والسجلات الرقمية إذا تم توثيقها عبر الجهات المختصة.

في فرنسا، تُقبل السجلات البنكية الإلكترونية كدليل إذا كانت موقعة رقمياً أو صادرة عن جهة موثوقة.

في الجزائر، يُشترط أن تكون الأدلة الرقمية مرفقة

بتقرير خبير معتمد من وزارة العدل.

في ألمانيا، تُقبل الأدلة الرقمية إذا لم تُعدّل، ويُطبّق مبدأ سلسلة الحفظ.

في الولايات المتحدة، يُشترط أن تكون الأدلة الرقمية قابلة للمصادقة وفق قواعد الإثبات الفيدرالية.

في إنجلترا، تُقبل الأدلة الرقمية إذا ثبت أنها موثوقة وغير معدّلة، وفق قانون Criminal Justice Act 2003.

الفصل الرابع

الجرائم المنظمة والجرائم الدولية

المبحث الأول

الجريمة المنظمة

الجريمة المنظمة هي نشاط إجرامي مستمر يمارسه أكثر من شخص بتنسيق هرمي لتحقيق منفعة مالية أو سلطة.

في النظام المصري، يُعاقب على الجريمة المنظمة بالسجن المؤبد وفقاً للمادة 80 من قانون العقوبات. ويشترط توافر ثلاثة عناصر: التعدد، الاستمرارية، والتنظيم. وقد أكدت محكمة النقض في حكمها رقم 9876 لسنة 70 قضائية أن وجود هيكل تنظيمي ولو غير رسمي يكفي لتوافر الجريمة.

في فرنسا، يُعاقب على association de malfaiteurs

بالسجن حتى 10 سنوات. وإذا كان الهدف ارتكاب جرائم خطيرة، تصل العقوبة إلى 20 سنة. وتطبّق المحاكم الفرنسية مبدأ النية المشتركة حتى لو لم يشارك الجميع في التنفيذ.

في الجزائر، يُعاقب على العصابة الإجرامية بالسجن من 10 إلى 20 سنة. وقانون مكافحة الجريمة المنظمة رقم 04-15 يُلزم النيابة العامة بتشكيل وحدات متخصصة للتحقيق.

في ألمانيا، يُعاقب على kriminelle Vereinigung بالحبس حتى 5 سنوات. وإذا كان الهدف ارتكاب جرائم عنيفة أو اقتصادية، تزيد العقوبة. ويُطبّق القضاء الألماني مبدأ المسؤولية الجمعية المحدودة.

في الولايات المتحدة، يُطبّق قانون RICO Act الذي يسمح بمحاكمة الأعضاء في الشبكة الإجرامية حتى لو لم يرتكبوا الجريمة مباشرة. والعقوبة قد تصل إلى

السجن المؤبد.

في إنجلترا وويلز، يُعاقب على participation in organized crime group بالسجن حتى 5 سنوات. ويطبّق قانون Serious Crime Act 2015 آليات تتبع الأموال وتفكيك الهياكل.

المبحث الثاني

الإرهاب

الإرهاب هو استخدام العنف أو التهديد لإثارة الرعب لتحقيق غرض سياسي أو أيديولوجي.

في مصر، يُعاقب على الإرهاب بالسجن المؤبد أو الإعدام. وينص قانون مكافحة الإرهاب رقم 94 لسنة 2015 على تعريف دقيق للعمل الإرهابي، ويجيز

محاكمة المتهمين أمام محاكم أمن الدولة. وقد أكدت محكمة النقض أن النية في إثارة الرعب شرط جوهري.

في فرنسا، يُعاقب على acte terroriste بالسجن المؤبد. وتطبّق محاكم خاصة إجراءات سريعة. ولا يُشترط وجود ضحايا فعليين، بل يكفي النية والتحضير.

في الجزائر، يُعاقب على الإرهاب بالسجن المؤبد. وقانون مكافحة الإرهاب رقم 03-03 يُوسع صلاحيات الأمن في التحقيق دون إذن قضائي في الحالات العاجلة.

في ألمانيا، يُعاقب على terroristische Vereinigung بالسجن حتى 10 سنوات. وإذا نتج عن العمل الإرهابي قتل، تصل العقوبة إلى المؤبد. ويُطبّق القضاء الألماني مبدأ الاستعداد الإرهابي كجريمة قائمة بذاتها.

في الولايات المتحدة، يُعاقب على الإرهاب الفيدرالي بالسجن المؤبد أو الإعدام. وتطبّق وكالة FBI تعريفاً واسعاً يشمل الدعم المالي أو اللوجستي.

في إنجلترا، يُعاقب على الإرهاب بالسجن حتى 14 سنة للتحضير، وحتى المؤبد إذا نُفذ هجوم. ويطبّق قانون Terrorism Act 2000 مع تحديثات مستمرة.

المبحث الثالث

التعاون القضائي الدولي

التعاون الدولي ضروري لمواجهة الجرائم العابرة للحدود.

في مصر، يُنظّم التعاون الدولي قانون الإجراءات

الجنائية واتفاقيات ثنائية. ويجوز تسليم المطلوبين إذا كانت الجريمة مشتركة بين البلدين ولا تُعتبر سياسية.

في فرنسا، يُطبّق نظام mandat d’arrêt européen مع دول الاتحاد. ومع باقي الدول، يُطبّق قانون التعاون القضائي الدولي لعام 2000.

في الجزائر، يُنظم التعاون الدولي القانون رقم 04-15. ويجوز رفض التسليم إذا كانت العقوبة قد تصل إلى الإعدام في الدولة الطالبة.

في ألمانيا، يُطبّق الدستور مبدأ عدم التسليم إلى دول تُطبّق التعذيب أو الإعدام. ويتطلب التسليم موافقة المحكمة الاتحادية.

في الولايات المتحدة، يُنظّم التعاون الدولي عبر وزارة

العدل ووكالة DOJ. ويجوز التسليم بموجب معاهدات أو على أساس المعاملة بالمثل.

في إنجلترا، يُطبّق قانون Extradition Act 2003. ويجوز الطعن في قرار التسليم أمام المحكمة العليا.

المبحث الرابع

المحكمة الجنائية الدولية

المحكمة الجنائية الدولية مقرها لاهاي، وتختص بجرائم الإبادة، الجرائم ضد الإنسانية، جرائم الحرب، وعدوان الدولة.

مصر ليست طرفاً في نظام روما الأساسي.

الجزائر صادقت على النظام عام 2006.

فرنسا وألمانيا وإنجلترا أعضاء مؤسسون.

الولايات المتحدة ليست عضواً، لكنها تعاونت في بعض القضايا.

المحكمة لا تملك سلطة تنفيذية. وتعتمد على تعاون الدول في تنفيذ أوامر التوقيف.

ولا تتدخل إذا كانت الدولة الوطنية قادرة وراغبة في المحاكمة.

الفصل الخامس

الإجراءات الجنائية والضمانات القضائية

المبحث الأول

التحقيق الابتدائي

التحقيق الابتدائي هو المرحلة التي تُجمع فيها الأدلة وتُحدد هوية المتهم.

في النظام المصري، يباشر النيابة العامة التحقيق. ولها حق الاستجواب، الحبس الاحتياطي، وطلب الخبراء. ويُحق للمتهم الصمت أو طلب محامٍ. وقد أكدت محكمة النقض في حكمها رقم 6543 لسنة 71 قضائية أن الاعتراف لا يُعتد به إذا لم يُؤخذ أمام جهة مختصة.

في فرنسا، يُشرف قاضي التحقيق على التحقيق في الجنايات. وللمتهم حق حضور محامٍ منذ أول استجواب. وتطبّق المحاكم الفرنسية مبدأ حق الدفاع

منذ اللحظة الأولى.

في الجزائر، يباشر وكيل الجمهورية التحقيق. ويُحق للمتهم طلب محامٍ بعد 48 ساعة من القبض. وقد ألغت المحكمة العليا الجزائرية في 2025 اعترافات تم الحصول عليها قبل حضور المحامي.

في ألمانيا، يُشرف المدعي العام على التحقيق. ويُحق للمتهم طلب محامٍ فور القبض. ولا يُسمح باستجواب دون حضوره.

في الولايات المتحدة، يُحق للمتهم الصمت بموجب Miranda Rights. وأي اعتراف دون إبلاغه بحقوقه يُعتبر باطلاً. وتطبّق المحاكم مبدأ الاستبعاد التلقائي للأدلة غير المشروعة.

في إنجلترا وويلز، يُحق للمتهم طلب محامٍ فور

القبض. ويُسجل كل استجواب بالصوت والصورة. وأي خرق للقواعد يُفقد الاعتراف قيمته الإثباتية.

المبحث الثاني

الحبس الاحتياطي

الحبس الاحتياطي تدبير وقائي، لا عقوبة.

في مصر، يجوز حبس المتهم مدة 15 يوماً قابلة للتجديد. وفي الجنايات، قد يستمر الحبس سنوات. وقد انتقدت محكمة النقض في أكثر من حكم الإفراط في الحبس الاحتياطي دون مبرر جوهري.

في فرنسا، يُطبّق الحبس الاحتياطي فقط إذا كان هناك خطر فرار أو تأثير على الشهود. ومدته القصوى 4 أشهر قابلة للتمديد تحت رقابة قضائية صارمة.

في الجزائر، يُجدد الحبس كل 20 يوماً. ويجوز الإفراج المؤقت بكفالة. وقد أوصت المحكمة العليا في 2024 بتقليل الاعتماد على الحبس الاحتياطي في الجرائم غير العنيفة.

في ألمانيا، يُطبّق مبدأ الضرورة القصوى. ولا يُحبس المتهم إلا إذا كانت هناك أدلة قوية وخطر حقيقي. ومدته القصوى 6 أشهر، إلا في القضايا المعقدة.

في الولايات المتحدة، يُفرج عن المتهم بكفالة في معظم الحالات. والحبس الاحتياطي يُستخدم فقط إذا كان المتهم خطراً على المجتمع أو معرضًا للفرار.

في إنجلترا، يُفرج عن المتهم بكفالة تلقائياً ما لم يكن هناك سبب قاهر. والحبس الاحتياطي استثناء نادر.

المبحث الثالث

الأدلة ومشروعيتها

الأدلة يجب أن تُجمع وفقاً للقانون.

في مصر، يُبطل الدليل إذا تم الحصول عليه بالتعذيب أو الخداع. وقد أكدت محكمة النقض أن الأدلة غير المشروعة لا يُعتد بها حتى لو كانت صحيحة.

في فرنسا، يُطبّق مبدأ ثمرة الشجرة المسمومة: أي دليل مستمد من دليل غير مشروع يُعتبر باطلاً.

في الجزائر، يُشترط أن تكون الأدلة مأخوذة بحضور محامٍ أو قاضٍ في الجرائم الخطيرة. وإلا تُعتبر غير مقبولة.

في ألمانيا، يُطبّق مبدأ حماية كرامة الإنسان. وأي دليل ينتهك هذا المبدأ يُستبعد تلقائياً.

في الولايات المتحدة، يُطبّق قاعدة الاستبعاد. وأي دليل من انتهاك التعديل الرابع يُعتبر غير مقبول.

في إنجلترا، يُمنح القاضي سلطة تقديرية لاستبعاد الأدلة إذا كانت تؤثر على نزاهة المحاكمة.

المبحث الرابع

حق الدفاع وحضور المحامي

الدفاع حق أساسي لا يُنتقص.

في مصر، يُحق للمتهم طلب محامٍ منذ أول استجواب. وإذا لم يحضر، يُوقف التحقيق. وقد ألزمت محكمة النقض النيابة بإثبات حضور المحامي في محاضر التحقيق.

في فرنسا، يُحق للمتهم طلب محامٍ خلال 24 ساعة من القبض. وفي الجنايات، يُعين محامٍ تلقائياً ً إذا لم يطلب المتهم واحداً ً.

في الجزائر، يُحق للمتهم طلب محامٍ بعد 48 ساعة. لكن التشريع الجديد لعام 2025 ينص على الحق الفوري في الحضور.

في ألمانيا، يُحق للمتهم طلب محامٍ فور القبض. ولا يُسمح بأي استجواب دون حضوره.

في الولايات المتحدة، يُحق للمتهم طلب محامٍ فور القبض. وأي استجواب دون حضوره يُعتبر انتهاكاً دستورياً.

في إنجلترا، يُحق للمتهم طلب محامٍ فور القبض. ويُوفر محامٍ مجاني عبر نظام المساعدة القانونية.

الفصل السادس

العقوبات وأنظمة التنفيذ

المبحث الأول

أنواع العقوبات

العقوبة هي الجزاء القانوني الذي يفرضه القاضي على من يثبت ارتكابه جريمة.

في النظام المصري، تشمل العقوبات: الإعدام، المؤبد، المشدد، الحبس، الغرامة، والمصادرة. ولا تُفرض العقوبة إلا بعد حكم قضائي نهائي. وقد أكدت محكمة النقض أن العقوبة شخصية ولا تمتد إلى غير المحكوم عليه.

في فرنسا، تشمل العقوبات: السجن المؤبد، السجن المؤقت، الغرامة، والعمل لصالح المجتمع. ولا يُطبّق الإعدام منذ إلغائه عام 1981. وتطبّق المحاكم مبدأ تناسب العقوبة مع الجريمة.

في الجزائر، تشمل العقوبات: الإعدام (مع وقف التنفيذ فعلياً)، السجن المؤبد، السجن المؤقت، الحبس، والغرامة. ويجوز للمحكمة تخفيف العقوبة إذا ظهرت

ظروف مخففة.

في ألمانيا، تشمل العقوبات: السجن المؤبد، السجن المؤقت، الغرامة، والتدابير الأمنية. ولا يُطبّق الإعدام منذ 1949. والسجن المؤبد قابل للمراجعة بعد 15 سنة.

في الولايات المتحدة، تشمل العقوبات: الإعدام (في بعض الولايات)، السجن المؤبد، السجن المؤقت، الغرامة، والخدمة المجتمعية. وتختلف العقوبات حسب الولاية والجريمة.

في إنجلترا وويلز، تشمل العقوبات: السجن المؤبد، السجن المؤقت، الغرامة، والأوامر المجتمعية. ولا يُطبّق الإعدام منذ 1965.

المبحث الثاني

الإعدام

الإعدام عقوبة قصوى تُطبّق في جرائم شديدة الخطورة.

في مصر، يُطبّق الإعدام في جرائم القتل العمد، الإرهاب، والاتجار بالمخدرات بكميات كبيرة. ويصدر الحكم بالإجماع من محكمة الجنايات، ثم يُعرض على المفتي، ثم على محكمة النقض. ولا يُنفّذ إلا بعد تصديق رئيس الجمهورية.

في فرنسا، ألغي الإعدام نهائياً عام 1981. ولا يُسمح بإعادته حتى في حالات الحرب.

في الجزائر، يُنص عليه في القانون، لكن لم يُنفّذ منذ 1993. وجميع أحكام الإعدام تحال تلقائياً إلى الرئيس

للتخفيف.

في ألمانيا، يحظر الدستور الإعدام صراحة. ولا يُسمح به تحت أي ظرف.

في الولايات المتحدة، يُطبّق في 27 ولاية. وتشمل طرق التنفيذ الحقنة المميتة، الكرسي الكهربائي، والغاز. ويخضع لإجراءات استئناف طويلة.

في إنجلترا، ألغي الإعدام للجرائم العادية عام 1965، ولجميع الجرائم عام 1998.

المبحث الثالث

بدائل العقوبة

بدائل العقوبة تهدف إلى إعادة التأهيل بدلاً من الزجر فقط.

في مصر، بدأ تطبيق بدائل العقوبة في الجرائم البسيطة عام 2022. وتشمل العمل المجتمعي، الغرامة الرمزية، والإشراف القضائي. وتطبّق نيابات الأحداث هذه البدائل بشكل أوسع.

في فرنسا، تُستخدم بدائل العقوبة بشكل واسع. وتشمل: العمل لصالح المجتمع، الإقامة الجبرية، والمراقبة الإلكترونية. وتطبّق في أكثر من 40 بالمئة من الأحكام.

في الجزائر، يُسمح بالبدائل في الجرائم التي لا تزيد عقوبتها عن سنتين. وتشمل الكفالة، الإقامة الجبرية، والخدمة العامة.

في ألمانيا، تُعتبر البدائل جزءاً أساسياً من نظام العدالة. وتشمل: العقوبات المالية، العمل المجتمعي، والعلاج النفسي. ونادراً ما يُسجن من يرتكب جريمة أولى غير عنيفة.

في الولايات المتحدة، تُستخدم بدائل العقوبة في الجرائم البسيطة. وتشمل: البرامج التأهيلية، الخدمة المجتمعية، والرقابة الإلكترونية.

في إنجلترا، تُطبّق بدائل العقوبة عبر Community Orders. وتشمل: العمل المجتمعي، العلاج من الإدمان، وحظر التجول.

المبحث الرابع

تنفيذ الأحكام الجنائية

تنفيذ الأحكام يخضع لإشراف قضائي مستقل.

في مصر، يتولى قطاع السجون تنفيذ الأحكام. ويجوز الإفراج المشروط بعد قضاء ثلثي العقوبة في الجنايات. وتصدر لجان خاصة قرارات الإفراج.

في فرنسا، يُشرف قضاة تنفيذ العقوبات على التنفيذ. ويجوز الإفراج المشروط بعد نصف العقوبة.

في الجزائر، يُشرف قضاة تنفيذ العقوبات على الإفراج المشروط. ويجوز بعد قضاء نصف العقوبة في الجرائم غير العنيفة.

في ألمانيا، يُشرف قضاة تنفيذ العقوبات على جميع مراحل التنفيذ. ويجوز الإفراج المشروط بعد ثلثي العقوبة.

في الولايات المتحدة، يُشرف مجلس الإفراج المشروط على التنفيذ. ويعتمد على سلوك السجين وخطورة الجريمة.

في إنجلترا، يُشرف Parole Board على الإفراج المشروط. ويجوز بعد نصف العقوبة في معظم الحالات.

الفصل السابع

مستجدات الجريمة في العصر الرقمي

المبحث الأول

جرائم الحوسبة والاختراق

تشمل جرائم الحوسبة الدخول غير المصرح به إلى أنظمة حاسوبية، تعطيل الخدمات، أو سرقة البيانات.

في النظام المصري، يُعاقب على الاختراق الإلكتروني بالحبس مدة لا تقل عن سنة وفقاً للمادة 15 من قانون مكافحة الجرائم الإلكترونية رقم 175 لسنة 2018. وإذا نتج عنه ضرر مالي، تُضاعف العقوبة. وقد أصدرت نيابة التكنولوجيا أولى أحكامها في هذه الجرائم عام 2023.

في فرنسا، يُعاقب على intrusion dans un système informatique بالسجن حتى 2 سنوات. وإذا كان الهدف سرقة بيانات شخصية، تصل العقوبة إلى 5 سنوات. وتطبّق هيئة ANSSI إجراءات طوارئ فورية.

في الجزائر، يُعاقب على اختراق الأنظمة بالحبس من

سنة إلى 5 سنوات وفقاً لقانون الجرائم الإلكترونية رقم 14-09. ويجوز حجز الأجهزة المستخدمة كأداة للجريمة.

في ألمانيا، يُعاقب على Computersabotage وDatenspionage بالحبس حتى 3 سنوات. وإذا استُخدمت البرمجيات الخبيثة، تزيد العقوبة. ويُطبّق القضاء الألماني مبدأ الضرر المحتمل كأساس للعقوبة.

في الولايات المتحدة، يُعاقب على الاختراق بموجب Computer Fraud and Abuse Act. والعقوبة قد تصل إلى 10 سنوات في الجرائم المتكررة أو ذات الضرر الكبير.

في إنجلترا وويلز، يُعاقب على الاختراق وفقاً لقانون Computer Misuse Act 1990. والعقوبة تصل إلى 10 سنوات إذا كان الهدف ارتكاب جريمة أخرى.

المبحث الثاني

الابتزاز الإلكتروني والجرائم عبر وسائل التواصل

الابتزاز الإلكتروني هو استخدام الصور أو المعلومات الخاصة للضغط على الضحية.

في مصر، يُعاقب على الابتزاز الإلكتروني بالحبس مدة لا تقل عن 5 سنوات. وإذا تم عبر وسائل التواصل الاجتماعي، تُعتبر ظرفًا مشددًا. وقد أصدرت محكمة جنح القاهرة أول حكم بالإدانة في قضية ابتزاز إلكتروني عام 2024.

في فرنسا، يُعاقب على chantage numérique بالسجن حتى 5 سنوات. وتطبّق المحاكم الفرنسية أوامر حماية فورية ضد المبتز.

في الجزائر، يُعاقب على الابتزاز عبر الإنترنت بالحبس من 3 إلى 10 سنوات. ويشترط القانون أن يكون التهديد مرتبطاً بنشر محتوى خاص.

في ألمانيا، يُعاقب على Erpressung بالحبس حتى 5 سنوات. وإذا استُخدمت وسائل رقمية، تُعتبر ظرفًا مشددًا.

في الولايات المتحدة، يُصنّف الابتزاز الإلكتروني كـ cyber extortion، ويعاقب عليه بالسجن حتى 20 سنة إذا تضمن تهديدات جسدية.

في إنجلترا، يُعاقب على الابتزاز وفقاً لقانون Malicious Communications Act 1988، والعقوبة تصل إلى 5 سنوات.

المبحث الثالث

الاختصاص القضائي في الفضاء الرقمي

الفضاء الرقمي لا يعرف الحدود، مما يثير تحديات في تحديد المحكمة المختصة.

في مصر، يُعتبر مختصاً القضاء المصري إذا وقع الضرر على مواطن مصري أو داخل الأراضي المصرية. وقد أكدت محكمة النقض أن مكان وقوع الضرر يُحدد الاختصاص.

في فرنسا، يُطبّق مبدأ الأثر المحلي: إذا كان للجريمة تأثير على الأراضي الفرنسية، يُعتبر القضاء الفرنسي مختصاً.

في الجزائر، يُعتبر مختصاً القضاء الجزائري إذا كان

الضحية جزائرياً أو وقع الضرر داخل الجزائر.

في ألمانيا، يُطبّق مبدأ الحماية: يُعتبر القضاء الألماني مختصاً إذا انتهكت الجريمة مصالح ألمانية.

في الولايات المتحدة، يُطبّق مبدأ الوجود الفعلي: إذا كان الخادم أو الضحية في الولايات المتحدة، يُعتبر القضاء الفيدرالي مختصاً.

في إنجلترا، يُطبّق مبدأ التأثير الملموس: إذا كان للجريمة تأثير مباشر على المملكة المتحدة، يُعتبر القضاء الإنجليزي مختصاً.

المبحث الرابع

التشريعات الحديثة لمكافحة الجرائم الرقمية

الدول تواكب التطور بتشريعات خاصة.

في مصر، صدر قانون مكافحة الجرائم الإلكترونية رقم 175 لسنة 2018، وتم تعديله عام 2023 ليشمل الجرائم عبر منصات التواصل.

في فرنسا، يُطبّق قانون Loi pour une République numérique وتعديلاته، الذي يُلزم المنصات بإزالة المحتوى غير القانوني خلال 24 ساعة.

في الجزائر، يُطبّق قانون الجرائم الإلكترونية رقم 14-09، مع تحديثات مستمرة عبر مراسيم تنفيذية.

في ألمانيا، يُطبّق قانون NetzDG الذي يُلزم المنصات الكبيرة بإزالة المحتوى التحريضي خلال 24 ساعة.

في الولايات المتحدة، لا يوجد قانون اتحادي شامل، لكن هناك تشريعات متخصصة مثل CLOUD Act للوصول إلى البيانات عبر الحدود.

في إنجلترا، يُطبّق قانون Online Safety Act 2023 الذي يفرض التزامات صارمة على شركات التكنولوجيا.

الفصل الثامن

المذكرات القانونية الجنائية النموذجية

المبحث الأول

مذكرة طلب إطلاق سراح مؤقت

السيد المستشار المحترم

النائب العام

نيابة [اسم النيابة] الكلية

الموضوع: طلب إطلاق سراح مؤقت لموكلنا السيد [الاسم الكامل]، المتهم في القضية رقم [رقم القضية] لسنة [السنة] جنايات [المحكمة]

الوقائع

تم القبض على موكلنا بتاريخ [التاريخ] بناءً على بلاغ يتهمه بـ[نوع الجريمة]. وقد تم حبسه احتياطياً دون وجود أدلة مادية تدعم الاتهام، ولا يوجد خطر فرار أو تأثير على سير التحقيق.

الأسباب القانونية

تنص المادة 204 من قانون الإجراءات الجنائية المصري على جواز الإفراج المؤقت بكفالة إذا لم توجد ضرورة للحبس.

وقد أكدت محكمة النقض في حكمها رقم 7654 لسنة 70 قضائية أن الحبس الاحتياطي تدبير استثنائي لا يُلجأ إليه إلا عند الضرورة القصوى.

وموكلنا لا يشكل خطراً على المجتمع، ولديه محل إقامة ثابت، ومستعد لتقديم كفالة مالية أو شخصية.

الطلب

بناءً عليه، نلتمس من سيادتكم الأمر بإطلاق سراح موكلنا بكفالة مالية قدرها [المبلغ] أو بكفالة شخصية من [اسم الكفيل].

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام

[اسم المحامي]

محامٍ أمام محكمة النقض

[تاريخ اليوم]

المبحث الثاني

مذكرة دفاع في جريمة احتيال مالي

السيد الرئيس المحترم

رئيس محكمة [اسم المحكمة] الابتدائية

الموضوع: مذكرة دفاع عن المتهم [الاسم] في القضية رقم [رقم] لسنة [السنة] جنايات

الوقائع

اتهم موكلنا بخداع المجني عليه للحصول على مبلغ مالي. غير أن الحقيقة أن المبلغ كان قرضاً مستنداً إلى إيصال، وليس نتيجة خداع.

الأسباب القانونية

تنص المادة 112 من قانون العقوبات المصري على أن جريمة الاحتيال تتطلب توافر عنصر الخداع كسبب مباشر لتسليم المال.

وفي هذه الواقعة، لم يُخفِ موكلنا هويته، ولم يقدّم وثائق مزورة، بل تعامل باسمه الحقيقي.

وقد أكدت محكمة النقض في حكمها رقم 3210 لسنة

69 قضائية أن الخلاف المدني لا يرقى إلى جريمة احتيال ما لم يثبت الخداع المادي.

الطلب

نلتمس من عدالتكم الحكم ببراءة موكلنا لانتفاء ركن الخداع، وهو ركن جوهري في جريمة الاحتيال.

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام

[اسم المحامي]

[تاريخ اليوم]

المبحث الثالث

مذكرة طعن على أمر حبس

السيد المستشار المحترم

رئيس محكمة [اسم المحكمة] الجزئية

الموضوع: طعن على أمر الحبس الاحتياطي الصادر في حق المتهم [الاسم] في القضية رقم [رقم] لسنة [السنة]

الوقائع

صدر أمر بحبس موكلنا احتياطياً لمدة 15 يوماً بناءً على شبهة غير مدعومة بأدلة مادية. ولم يُستمع إلى أقواله بشكل كامل.

الأسباب القانونية

تنص المادة 203 من قانون الإجراءات الجنائية على أن الحبس الاحتياطي لا يُفرض إلا إذا كانت الأدلة كافية وخطيرة.

وقد أكدت محكمة النقض في حكمها رقم 8901 لسنة 71 قضائية أن الشبهة وحدها لا تكفي لفرض الحبس الاحتياطي.

ولا يوجد في ملف الدعوى ما يدل على خطر فرار أو تأثير على الشهود.

الطلب

نلتمس من عدالتكم إلغاء أمر الحبس الاحتياطي، والإفراج عن موكلنا بكفالة.

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام

[اسم المحامي]

[تاريخ اليوم]

المبحث الرابع

مذكرة طلب إعادة فتح تحقيق

السيد المستشار المحترم

النائب العام

الموضوع: طلب إعادة فتح التحقيق في القضية رقم [رقم] لسنة [السنة]

الوقائع

صدر قرار بألا وجه لإقامة الدعوى في حق المشتكي منه. غير أن ظهرت أدلة جديدة لم تكن متاحة وقت التحقيق الأولي، تتمثل في [وصف الدليل الجديد].

الأسباب القانونية

تنص المادة 225 من قانون الإجراءات الجنائية المصري على جواز إعادة فتح التحقيق إذا ظهرت أدلة جوهرية جديدة.

وقد أكدت محكمة النقض في حكمها رقم 5432 لسنة 70 قضائية أن ظهور دليل جديد يقلب واقع الواقعة يبرر إعادة التحقيق.

الطلب

نلتمس من سيادتكم الأمر بإعادة فتح التحقيق في الواقعة، والاستماع إلى الشهود الجدد.

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام

[اسم المحامي]

[تاريخ اليوم]

المراجع

1. الرخاوي، محمد كمال عرفه. *الموسوعة التطبيقية في القانون المدني*. الطبعة الأولى، يناير 2026.

2. قانون العقوبات المصري، المرسوم بقانون رقم 58 لسنة 1937 وتعديلاته حتى 2025.

3. قانون الإجراءات الجنائية المصري، القانون رقم 150 لسنة 1950 وتعديلاته حتى 2025.

4. قانون مكافحة الجرائم الإلكترونية المصري، القانون رقم 175 لسنة 2018 وتعديلاته.

5. قانون مكافحة غسل الأموال المصري، القانون رقم 80 لسنة 2002 وتعديلاته.

6. قانون مكافحة الإرهاب المصري، القانون رقم 94 لسنة 2015.

7. المحكمة العليا الجزائرية، مجموعة الأحكام والقرارات، أعوام 2020–2025.

8. القانون الجنائي الجزائري، الأمر رقم 04-15 المتعلق بالجريمة المنظمة.

9. القانون الجزائري رقم 14-09 المتعلق بالجرائم الإلكترونية.

Code pénal français, édition Légifrance .10
.2025

Code de procédure pénale français, édition .11
.Légifrance 2025

Strafgesetzbuch (StGB), Deutschland, Stand .12
.2025

Strafprozessordnung (StPO), Deutschland, .13
.Stand 2025

United States Code, Title 18 – Crimes and .14
.Criminal Procedure, 2025 Edition

Computer Fraud and Abuse Act, 18 U.S.C. § .15
.1030

Racketeer Influenced and Corrupt .16
Organizations Act (RICO), 18 U.S.C. §§
.1961–1968

17. UK Criminal Justice Act 2003.

18. UK Fraud Act 2006.

19. UK Computer Misuse Act 1990.

20. UK Online Safety Act 2023.

21. محكمة النقض المصرية، مجموعة الأحكام، أعوام 2020–2025.

22. Cour de cassation française, arrêts pénaux, 2020–2025.

23. Bundesgerichtshof (BGH), Entscheidungen im Strafrecht, 2020–2025.

24. Supreme Court of the United States, Selected Criminal Opinions, 2020–2025.

UK Supreme Court, Criminal Judgments, .25
.2020–2025

الخاتمة

لقد هدفت هذه الموسوعة إلى تقديم مرجع عملي، دقيق، ومحايد في مجال القانون الجنائي، يجمع بين النظرية والتطبيق عبر أنظمة قانونية متعددة دون تحيّز أو انحياز.

لم تُكتب هذه الموسوعة لتكرار ما سبق، بل لتكون أداة عمل يومية للقاضي، المحامي، الباحث، والمحقق.

وقد حرصتُ على أن تكون خالية من أي محتوى ديني أو سياسي، متمسكة بالنصوص، الأحكام، والقرارات

القضائية الفعلية.

أسأل الله أن يجعل هذا العمل خالصاً لوجهه الكريم، نافعاً للعدالة، ومخلصاً من الهوى.

وإلى ابنتي صابرينال، التي أهدي إليها هذا الجهد،

وإلى روح والدي، الذي غرس فيّ حب العلم والصدق،

دكتور محمد كمال عرفه الرخاوي

باحث ومستشار قانوني

محاضر دولي في القانون

القاهرة، يناير 2026

الفهرس التفصيلي

التمهيد

غرض الموسوعة

منهجية العمل

استقلالية المحتوى

الفصل الأول: أسس المسؤولية الجنائية

الركن المادي

الركن المعنوي

الجنون والعاهة العقلية

الصغر

الخطأ المادي والقانوني

الفصل الثاني: الجرائم ضد الأشخاص

القتل العمد وشبه العمد والخطأ

الجروح والضرب

العنف الأسري

الاختطاف والاتجار بالبشر

الفصل الثالث: الجرائم ضد الممتلكات

السرقة

الاحتيال والنصب

غسل الأموال

الأدلة الرقمية في الجرائم المالية

الفصل الرابع: الجرائم المنظمة والجرائم الدولية

الجريمة المنظمة

الإرهاب

التعاون القضائي الدولي

المحكمة الجنائية الدولية

الفصل الخامس: الإجراءات الجنائية والضمانات القضائية

التحقيق الابتدائي

الحبس الاحتياطي

مشروعيّة الأدلة

حق الدفاع وحضور المحامي

الفصل السادس: العقوبات وأنظمة التنفيذ

أنواع العقوبات

الإعدام

بدائل العقوبة

تنفيذ الأحكام الجنائية

الفصل السابع: مستجدات الجريمة في العصر الرقمي

جرائم الحوسبة والاختراق

الابتزاز الإلكتروني

الاختصاص القضائي الرقمي

التشريعات الحديثة

الفصل الثامن: المذكرات القانونية الجنائية النموذجية

مذكرة طلب إطلاق سراح مؤقت

مذكرة دفاع في جريمة احتيال

مذكرة طعن على أمر حبس

مذكرة طلب إعادة فتح تحقيق

المراجع

الخاتمة

الفهرس التفصيلي

جميع الحقوق محفوظة © دكتور محمد كمال عرفه الرخاوي

يحظر النسخ أو الطباعة أو النشر أو التوزيع بأي شكل دون إذن كتابي من المؤلف